

فصل ويجزي مسح الرأس في الوضوء عند الشافعي ما نفع عليه اسم المسح ولا تتعين اليد للمسح وقال مالك وأحمد في أظهر الروايات يجب مسح جميع الرأس وعن أبي حنيفة روايتان أشهرهما أنه لا بد من مسح ربيع الرأس بثلاثة أصابع حتى ولو مسح جميع الرأس بأصبعين لم يجزه والمسح على العمامة دون الرأس لغيره لا يجوز عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد بجواز بشرط أن يكون تحت الخنك منها في رواية واحدة وهو يشترط أن يكون قد لبسها على ظهر عنقه رويان وأزكأت مذكورة لادواة لها يعني اللثام بجز المسح عليها وعنه في مسح المزة على فاعها المستدير تحت حلقها روايتان والمسنون في الرأس عند أبي حنيفة ومالك وأحمد مسحة واحدة وعند الشافعي ثلاث مسحات **فصل** والأذنان عند أبي حنيفة ومالك وأحمد من الرأس بين مسحتيها وعنه وقال الشافعي مسح الأذنين سنة بمسحات بما جدد بعد مسح الرأس وقال الزهري هما من الوجه بفالظاهرهما وباطنهما مع الوجه وقال الشعبي وجماعة ما قبل منهما من الوجه بفعل معهما وما ادبرتهما من الرأس يمسح معهما ولا يجوز الاقتصار بالمسح على الأذنين عوضا

عن

عن مسح الرأس بالاجماع وهما ليس تكرار مسح الأذنين قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أحادي روايتيه السنة فيهما مرة واحدة وقال الشافعي التكرار فيهما ثلاث سنة وهي رواية عن أحمد ومسح العنق من غسل الوضوء عند أبي حنيفة وقال الشافعي ومالك ليس ذلك سنة وقال بعض الشافعية وأحمد في رواية أنه سنة **فصل** وغسل القدمين في الوضوء مع القدر فرض بالاتفاق وحكي عن أحمد والأوزاعي والنووي وابن جرير جواز مسح جميع القدمين والأصابع بحجر عند همد بن الفضل وبين مسح جميع القدمين وروي عن ابن عباس أنه قال وضمتها للمسح **فصل** والترتيب في الوضوء غير واجب عند أبي حنيفة ومالك وهو واجب عند الشافعي وأحمد والمولات في الوضوء سنة عند أبي حنيفة وقال مالك المولات واجب وللشافعي فيه قولان أصحهما أنها سنة والمشهور عن أحمد أنها واحدة وانفقوا على أنه لا ينبغي ينسف الأعضاء من الوضوء ولا يكره في رواية عن أحمد غير مشهورة ومن توصا فله أن يصلي ما شاء ما لم يتقص وضوءه بالاتفاق وحكي عن النخعي أنه قال لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال حميد بن عمار الوضوء لكل صلاة